

Distr.: Limited
23 June 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والعشرون

البند ٥ من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

إسبانيا*، أستراليا*، إسرائيل*، إكوادور*، ألمانيا، أنغولا*، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي*، بلغاريا*، بوتسوانا، البوسنة والهرسك*، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*، تركيا*، تونس*، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا*، جورجيا*، الدانمرك*، رومانيا، السلفادور*، سلوفاكيا*، السودان*، غواتيمالا*، فرنسا، كولومبيا*، لبنان*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، المغرب، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هندوراس*، هنغاريا*، اليونان*، مشروع قرار

.../٢٦

إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشده بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وسائر صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ يشير إلى القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة منذ عام ٢٠١٠، ولا سيما القرارات ١٢٣/٦٥ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و٢٦١/٦٦ المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، والتي سلّمت فيها الجمعية بأهمية تأمين الدعم البرلماني المستمر لأعمال مجلس حقوق الإنسان، وخاصةً استعراضه الدوري الشامل،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(A) GE.14-06207 240614 240614



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 0 6 2 0 7 *

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن إسهام البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، وإذ يحيط علماً مع التقدير بالتقرير الموجز لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حول حلقة النقاش التي تناولت موضوع "إسهام البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل" والتي عُقدت في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣^(١)،

وإذ يرحب بالجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي للإسهام في عمل الأمم المتحدة، ولا سيما إسهامه في أعمال مجلس حقوق الإنسان وهيئات معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،

وإذ يضع في اعتباره أن مجلس حقوق الإنسان والبرلمانات سيستفيد كلٌ منها كثيراً من استكشاف أوجه التآزر الممكنة التي تضمن عودة الاستعراض الدوري الشامل بعظيم الأثر على المستوى الوطني،

وإذ يسلم بالدور المهم للبرلمانات في تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، من جملة أمور أخرى، وبالنتيجة الإسهام في وفاء كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون،

وإذ يسلم أيضاً بالدور الرائد للبرلمانات في ضمان تطبيق التوصيات المقدمة خلال دورات الاستعراض الدوري الشامل والمقدمة من آليات حقوق الإنسان الأخرى التي تعمل على المستوى الوطني،

١- يشجع الدول على تعزيز دور البرلمان في كل مراحل عملية تقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل، وفقاً لقوانينها الوطنية، ولا سيما من خلال إشراك البرلمان الوطنية بصفته جهات صاحبة مصلحة في عملية التشاور بشأن التقارير الوطنية وتنفيذ التوصيات، وعلى الإبلاغ بمشاركة مماثلة للبرلمانات في إعداد التقارير الوطنية والتقارير النصفية الطوعية أو خلال جلسة الحوار التفاعلي للاستعراض الدوري الشامل؛

٢- يرحب بإقدام الدول الخاضعة للاستعراض على ضمّ البرلمانيين بصورة متزايدة إلى الوفود الوطنية التي ترسلها لحضور الاستعراض الدوري الشامل، ويشجع الدول على الاستمرار في ذلك، وفق الاقتضاء؛

(١) متاح على الرابط التالي:

.www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session26/Pages/ListReports.aspx

٣- يرحب أيضاً بالجهود التي بذلها، في الآونة الأخيرة، كُّلٌّ من الاتحاد البرلماني الدولي والسلطات البرلمانية وغيرها من السلطات في الدول الأعضاء، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لتنظيم حلقات دراسية إقليمية المهدف منها إذكاء الوعي بأعمال مجلس حقوق الإنسان، وخاصةً استعراضه الدوري الشامل، ولبناء قدرات البرلمانات على الإسهام في أعماله؛

٤- يرحب كذلك في هذا الإطار بالحلقة الدراسية الإقليمية التي عُقدت، في الآونة الأخيرة، في رومانيا وجمعت برلمانات أوروبا الوسطى والشرقية، ويدعو الدول إلى مواصلة الإسهام في أنشطة كهذه، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي والمفوضية السامية؛

٥- يدعو المفوضية السامية إلى إطلاع مجلس حقوق الإنسان بانتظام على آخر المستجدات بشأن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة ببناء القدرات البرلمانية وتلك المتعلقة بأعمال المجلس واستعراضه الدوري الشامل؛

٦- يشجع كل أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تعزيز التعاون وتحسينه فيما بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والمجتمع المدني للنهوض بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها؛

٧- يقرّر مواصلة النظر في المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال.